بنس: يجب على طهران ألا تفسر «التروي» الأمريكي بـ «الضعف»

بولتون: واشنطن ستواصل فرض أقسى العقوبات على إيران

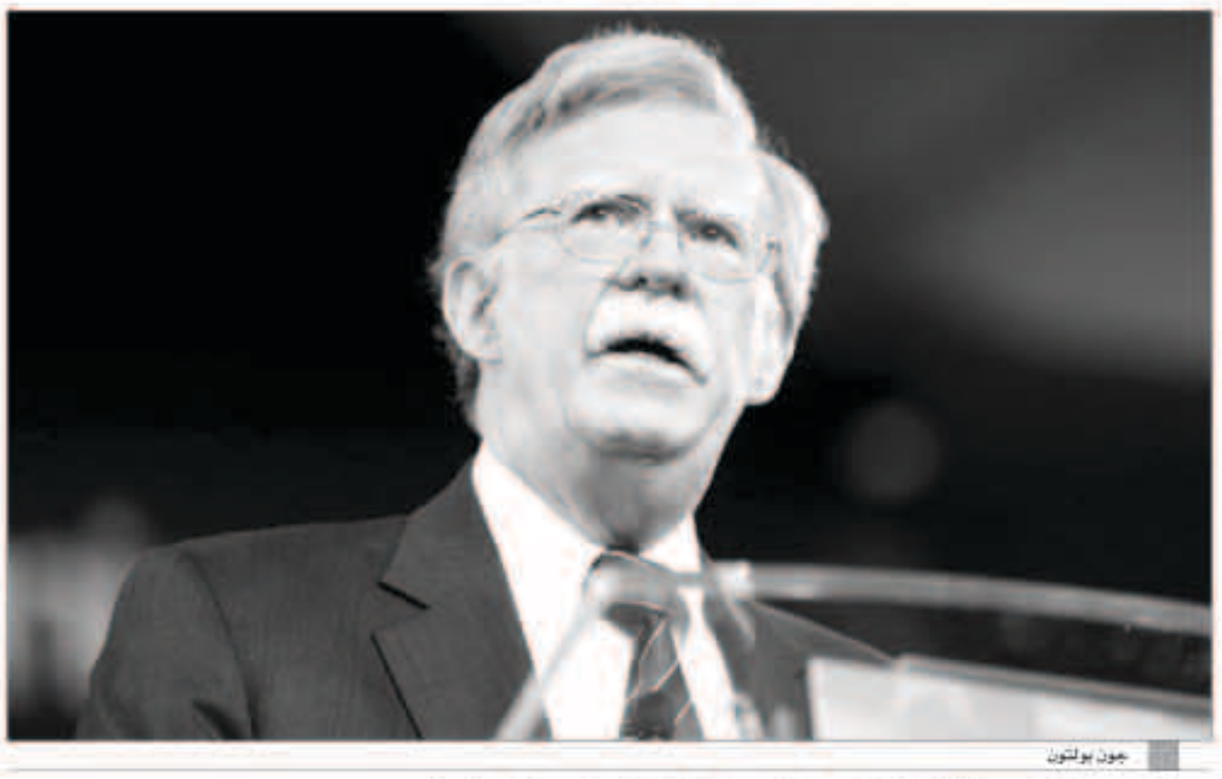
جون بولتون

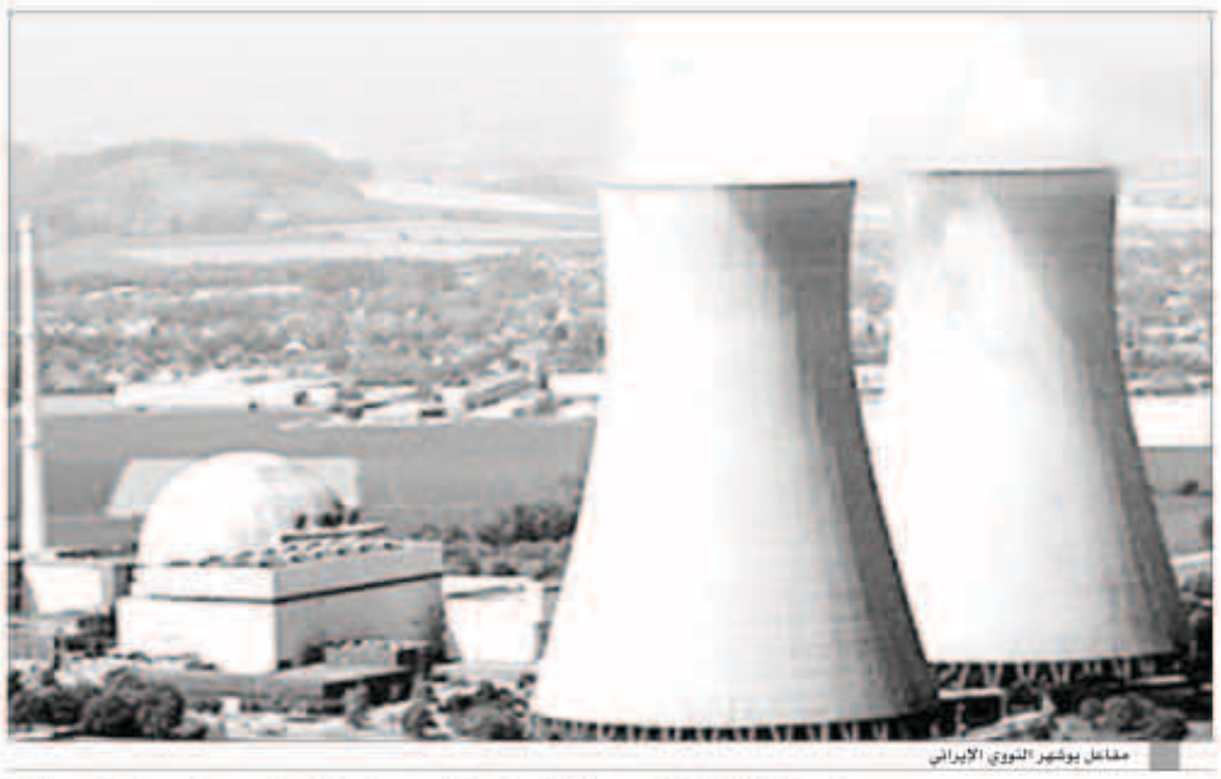
مقاتل بوشهر النووي الإيراني

عواصم – «وكالات»: قال نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس، الإثنين، إن «الولايات المتحدة مستعدة لإجراء محادثات مع إيران حول برنامجها النووي ولا تسعى للحرب، لكنه أوضح إن إدارة الرئيس دونالد ترامب، مستعدة لحماية المصالح الأمريكية والأمريكيين».

وأوضح بنس، في تصريحات معدة سلفاً «يجب على إيران ألا تسيء فهم ضبط النفس الأمريكي بأنه ضعف لعزمها».

ونقل عن بنس، قوله في الكلمة المقرر أن يلقيها خلال مؤتمر: «الولايات المتحدة لا تسعى لحرب مع إيران. نحن نرغب في الحوار. نحن مستعدون للإنصات. لكن أمريكا لن تتراجع».

من ناحيته قال مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون، إن «إدارة الرئيس ترامب ستواصل فرض أقسى العقوبات على إيران، حتى تتخلى عن سعيها لامتلاك أسلحة نووية، وتتوقف عن أنشطتها الخبيثة في الشرق الأوسط».

وأوضح بولتون، في كلمة «ستواصل زيادة الضغط على النظام الإيراني حتى يتخلى عن برنامجه للأسلحة النووية، وينهي أنشطته الخبيثة عبر الشرق الأوسط، بما في ذلك ممارسة ودعم الإرهاب في أنحاء العالم».

وشدد بولتون، على أن محاولات إيران للالتفاف على العقوبات، ودعم النظام السوري «غير مقبولة».

وأضاف مستشار الأمن القومي الأمريكي، أن واشنطن مستمرة في ممارسة الضغط على إيران لوقف سلوكها العدواني.

وجدد التأكيد على ما أعلنه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب مراراً، من أنه لن يسمح لإيران بالحصول على سلاح نووي.

وعلق ترامب، الأحد، على قرار إيران برفع حد تخصيبها لليورانيوم بما يتجاوز الحد مسموح به في الإتفاقية النووية، بقوله، إن «إيران تفعل أموراً سيئة كثيرة».

من جانب اخر أعلنت الرئاسة الفرنسية، الإثنين، ان المستشار الدبلوماسي للرئيس الفرنسي، إيمانويل بون، سيزور إيران الثلاثاء والأربعاء، للقاء مسؤولين ايرانيين سعيا «للتخفيف من حدة التوتر»، حول الملف النووي.

الاتحاد الأوروبي يجدد مطالبة إيران بتطبيق الاتفاق النووي

وأضافت الرئاسة، أن مستشار إيمانويل ماكرون «سيزور طهران لإيجاد عناصر تساهم في التخفيف من حدة التوتر مع خطوات يجب ان تتخذ فورا قبل 15 يوليو»، دون مزيد من الإيضاحات.

وكانت طهران، أعلنت انها تنتج اليورانيوم المخصب بنسبة 4.5 في المئة على الأقل، أي فوق الحد المسموح بموجب الاتفاق حول برنامجها النووي في 2015.

من جهته جدد الاتحاد الأوروبي الثلاثاء دعوته لإيران بعدم اتخاذ أي إجراءات أخرى تنتهك الاتفاق النووي، وذلك لمنعها من تطوير أسلحة نووية بعد تأكيدات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن طهران تقوم بتخصيب اليورانيوم فوق ما هو مسموح به.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية في الإتحاد الأوروبي ماجا كوتشيانتيتس «إننا نشعر بقلق عميق» وذلك خلال المؤتمر الصحافي اليومي للمفوضية الأوروبية، الذي أصرت خلاله على أن بروكسل لا تزال تطالب «إيران بعدم اتخاذ تدابير تزيد من هدم الاتفاق».

وأكدت وكالة الطاقة الذرية الإثنين أن إيران تخصب اليورانيوم فوق نسبة 3.675 المحددة في اتفاق عام 2015، وهو مستوى الوقود الذي لا يمكن استخدامه سوى لأغراض مدنية.

وتعد هذه هي الواقعة الثانية التي تشهدها إيران فيما يتعلق بانتهاك الاتفاق، وذلك بعد رفع انتاجها من مخزون اليورانيوم 300 كيلوجراما ورفع مستوى التخصيب إلى ما يزيد عن 3.67 في المئة ردا على العقوبات الأمريكية، الأمر الذي تعتبره طهران تقاعسا من جانب الاتحاد الأوروبي.

كانت إيران قد توصلت مع القوى الست الكبرى (فرنسا وبريطانيا وألمانيا والصين وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة) إلى اتفاق تاريخي عام 2015، وافقت طهران بموجبه على الحد من برنامجها النووي لكي لا تكون قادرة على تطوير قنبلة ذرية على المدى القصير، مقابل تسهيلات اقتصادية وتجارية.

وقررت إيران في 8 مايو الماضي إيقاف التزامها ببعض الوعود النووية وذلك ردا على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وبسبب أيضا فشل الأطراف الأخرى في الاتفاق على مواجهة العقوبات الأمريكية.

جبل طارق: الناقلة الإيرانية كانت محملة بالنفط بكامل طاقتها

الناقلة الإيرانية المصادرة «غريس 1»

«وكالات»: قالت حكومة جبل طارق الإثنين، إن الفحوص أظهرت أن الناقلة الإيرانية العملاقة المحتجزة في الجيب التابع لبريطانيا في الأسبوع الماضي، كانت محملة بالكامل بنفط خام.

وصعد جنود من مشاة البحرية الملكية البريطانية إلى السفينة «غريس 1» قبالة ساحل جبل طارق يوم الخميس الماضي، وصادروها بسبب اتهامات بخرق عقوبات الاتحاد الأوروبي، بنقل النفط إلى سوريا.

وقالت حكومة جبل طارق في بيان: «حكومة جبل طارق تؤكد الآن وبعد حصولها على نتائج الفحص المعملي الشامل، أن غريس 1، التي احتُجزت في الساعات الأولى من صباح الخميس محملة بالنفط الخام بأقصى طاقتها». وأضافت «تتعارض نتائج هذه الفحوص مع بيانات بعض المعلقين غير المختصين تكهنوا بأن السفينة لم تكن محملة بنفط خام».

وذكر البيان باحتجاز السفينة «غريس 1» عندما دخلت المياه الإقليمية لإقليم جبل طارق البريطاني، بعد مغادرة المياه الدولية للمضيق في زيارة جرى نسقت مسبقا للحصول على مؤن وقطع غيار.

وقالت إسبانيا التي تتنازع مع بريطانيا على حقوقها في المضيق الأسبوع الماضي، إن «هذا الإجراء كان بناء على طلب قدمته الولايات المتحدة إلى بريطانيا وأن التنفيذ كان على ما يبدو في المياه الإسبانية».

وأضاف بيان حكومة جبل طارق أن «السفينة صودرت بعد الاشتباه في توجه الحمولة إلى مصفاة بانياس في سوريا المملوكة لشركة مصفاة بانياس الخاضعة لعقوبات الاتحاد الأوروبي».

ويقول متخصصون في القانون إن «عقوبات الاتحاد الأوروبي لا تحظر بوضوح سوى تصدير وقود الطائرات إلى سوريا، ومع ذلك فإن البيع لأي مشتر أو مستخدم نهائي مشمول بالعقوبات ربما يمثل انتهاكا للقواعد». ولم تكشف سلطات جبل طارق مصدر النفط رغم أن المسؤولين الإيرانيين قالوا إن الناقلة لهم.

مفوض أوروبي يطالب بآلية مؤقتة لتوزيع اللاجئين على دول الاتحاد

«وكالات»: في سعيه نحو التوصل لحلول سريعة في التعامل مع اللاجئين الذين ينقذون من الغرق في المتوسط، طالب مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الداخلية ديميتريس أفراموبولوس، بوضع آلية مؤقتة لتوزيع اللاجئين على الدول الأعضاء في الإتحاد.

وقال أفراموبولوس في تصريحات لصحيفة «فيلت» الألمانية أمس الثلاثاء: «في انتظار أن تصبح القواعد الجديدة المعدلة لتوزيع اللاجئين وفقاً لما يسمى بنظام دبلن حقيقة، أطالب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإسراع عملها والتوصل إلى اتفاقيات مؤقتة للتعامل مع اللاجئين بعد مغادرتهم سفن الإنقاذ».

وحسب قواعد دبلن، فإن الدولة التي يصلها المهاجرون أولا داخل الاتحاد الأوروبي، هي المكلفة بالتعامل معهم، وبسبب الوضع الجغرافي، فإن إيطاليا، واليونان، ومالطا هي الدول الأكثر استقبالا للاجئين في الاتحاد، ويستثني من هذه القاعدة الحالات التي يكون لطالبي اللجوء اقارب أو صلات أخرى بدولة أخرى في الاتحاد.

وأشار أفراموبولوس إلى أن المفوضية الأوروبية تتوصل إلى حلول لحالات فردية بين الدول الأعضاء، مثلما تعاملت أخيرا مع سفينة الإنقاذ الألمانية «سي ووتش 3»، مضيفا أنه يتعين تجنب تكرار مثل هذه المواقف في المستقبل، وهو ما يتطلب تعاون الاتحاد الأوروبي مع دول أخرى للحيلولة دون مخاطرة الأفراد بارواحهم، وإتاحة الفرصة لهم للوصول إلى أوروبا بالطرق الشرعية إذا كانوا في حاجة للحماية.

أكدت أن الطريق إلى السلام لن يتحقق إلا عبر الشرعية الدولية

الرئاسة الفلسطينية: صفقة القرن الأمريكية «تحتضر»

المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة

الأراضي المحتلة – «وكالات»: اعتبرت الرئاسة الفلسطينية، أمس الثلاثاء، أن خطة الإدارة الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، صفقة القرن «تحتضر».

وقال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، في بيان، إن «الموقف الفلسطيني ثابت، وملتزم بالثوابت الوطنية، والذي أوضحه الرئيس محمود عباس عدة مرات، وهو تحقيق السلام وفق مبدأ حل الدولتين لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وعدم المساس بأموال الشهداء والأسرى».

وأضاف أبو ردينة أن «الطريق إلى السلام لن يتحقق إلا عبر الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وليس عن طريق الأوهام والألاعيب التي تحاول الإدارة الأمريكية وحليفتها إسرائيل تسويقها تحت شعار السلام والازدهار الاقتصادي».

وأشار أبو ردينة إلى أن «المعركة السياسية لم تنته بعد، وأن الصفقة لا تزال تحتضر، وأي محاولات لتشكيل رؤية مخالفة للثوابت الوطنية والقومية، لن تحقق شيئا».

وطالب أبو ردينة الإدارة الأمريكية بـ «مراجعة مواقفها وسياساتها، وأن تعي جيدا أن العنوان لتحقيق السلام والأمن والاستقرار هو رام الله والرئيس محمود عباس وقيادة منظمة التحرير وصولا إلى سلام دائم وعادل وفق الإجماع الدولي».

وكان مساعد الرئيس الأمريكي والمبعوث للمفاوضات الدولية جيسون غرينبلات قال إن «واشنطن لا تريد فرض شيء على الفلسطينيين فيما يتعلق بحل الصراع مع إسرائيل».

وذكر غرينبلات، في مقابلة نشرتها صحيفة «الأيام» الفلسطينية في رام الله قبل يومين، أن الإدارة الأمريكية لم تقرر موعد نشر الرؤية السياسية للحل المعروفة باسم «صفقة القرن».

يشار إلى أن السلطة الفلسطينية أوقفت اتصالاتها السياسية مع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، منذ اعترافه في 6 ديسمبر 2017، بالقدس عاصمة لإسرائيل.

من جهة أخرى تتواصل ردود الفعل على الساحة الإسرائيلية على زيارة رئيس جهاز المخابرات الفلسطيني ماجد فرج، إلى الولايات المتحدة قريبا، الزيارة التي ستحمل مقترحات خاصة بالعملية السلمية ومناقشة المقترحات الأمريكية لعملية السلام، أو «صفقة القرن».

ونقلت صحيفة إسرائيل اليوم المقربة من رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، اليوم الثلاثاء، إلى مسؤول فلسطيني «تبادل رسائل بين رام الله وواشنطن لتسوية الأمور وإنهاء مقاطعة أبو مازن للرئيس ترامب وممثليه».

إسرائيل تصادر آخر قطعة أرض لعرفات في القدس

الأراضي المحتلة – «وكالات»: حملت محكمة إسرائيلية في القدس المحتلة، الإثنين، السلطة الفلسطينية مسؤولية مقتل جنود ومستوطنين إسرائيليين اثناء انتفاضة الأقصى، وأقرّت تعويضات لعائلاتهم تصل مليار شيكل.

وحكمت هذه المحكمة الإسرائيلية، بإدانة السلطة الفلسطينية، بما يشمل رئيسها الراحل عرفات، وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» الأسير مروان البرغوثي، بالمسؤولية عن هجمات استهدفت إسرائيليين إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام 2000.

وزعم نائب رئيس المحكمة، موشي دروي، قائلاً إن «السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس الراحل ياسر عرفات والأسير مروان البرغوثي، تتحمّل مسؤولية مقتل 17 إسرائيليا، بعد قبول دعوى من ذويهم تطالب بإلزام السلطة بدفع تعويضات»، بحسب ما جاء في وكالة «وطن» للأنباء الفلسطينية.

وقالت رئيسة جمعية «شورات هدين»، تيتسانا ليتنر، إن قرار المحكمة «تاريخي وهو أظهر أن عرفات حاول استخدام الحرب والقتل، عبر الانتفاضة الثانية، للحصول على تنازلات من إسرائيل لم ينجح في خوض مفاوضات أوسلو».

واستنادا إلى صحيفة «جيروزاليم بوست» العبرية، فإن المحكمة ذاتها وضعت في يناير الماضي رهنا مؤقتا على قطعة أرض في القدس تمتلكها عائلة الرئيس الراحل ياسر عرفات، بعد أن رفعت جمعية يمينية اسرائيلية دعوى تعويضات مدنية ضد السلطة الفلسطينية.

وفي حينه، أبلغت الجمعية اليمينية المحكمة أنها إذا ما فازت بالدعوى القضائية، فسيكون من الصعب تحصيل التعويضات من عائلة الرئيس الراحل عرفات، ونتيجة لذلك طلبت منح رهن على العقار.

كما ذكرت قناة 13 الإسرائيلية أن «المحكمة الإسرائيلية أدانت الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، والأسير مروان البرغوثي، والسلطة الفلسطينية بالمسؤولية عن 17 هجوما خلال الانتفاضة الثانية، وأمرت بتعويض ذوي القتلى بمبلغ قد يصل إلى أكثر من مليار شيكل أي 279.8 مليون دولار».